

Distr.: General
22 December 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

تركمانستان

* يُعمَّم المرفق دون تحرير رسمي وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

- 1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته الرابعة والأربعين في الفترة من 6 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. واستُعرضت الحالة في تركمانستان في الجلسة الأولى، المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وترأس وفد تركمانستان نائب وزير الخارجية، فيبا حاجييف. واعتمد الفريق العامل التقرير المتعلق بتركمانستان في جلسته العاشرة، المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
- 2- وفي 11 كانون الثاني/يناير 2023، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتيسير استعراض الحالة في تركمانستان: الجبل الأسود، والسودان، وماليزيا.
- 3- ووفقاً للفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16، صدرت الوثائق التالية لغرض استعراض الحالة في تركمانستان:
 - (أ) تقرير وطني/عرض كتابي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)⁽¹⁾؛
 - (ب) تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان) وفقاً للفقرة 15(ب)⁽²⁾؛
 - (ج) موجز أعدته مفوضية حقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج)⁽³⁾.
- 4- وأُحيلت إلى تركمانستان، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة بالأسئلة أعدتها مسبقاً ألمانيا والبرتغال وبلجيكا وبنما وكندا وليختنشتاين باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وإسبانيا وسلوفينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة في الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً- موجز مداوالات عملية الاستعراض

ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

- 5- شدد وفد تركمانستان على أن التقرير الوطني للبلد قد أُعد بمشاركة نحو 30 من الوزارات والإدارات الحكومية الأعضاء في اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بالامتثال للالتزامات الدولية التي تعهدت بها تركمانستان في ميدان حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأضاف بأن تركمانستان تود الإعراب عن امتنانها للدعم المقدم من الدول الأعضاء في المجموعة الثلاثية والأمانة في إطار التحضير للاستعراض. ورأى أن من شأن جلسة الحوار أثناء اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل أن تسهم في إحراز مزيد من التقدم في النهوض بحقوق الإنسان والحريات في تركمانستان.
- 6- وقال الوفد إن تركمانستان تفي باستمرار بالتزاماتها الدولية بموجب صكوك الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان، وتواصل إجراء حوار بناء مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآليات الأمم المتحدة الأخرى. وقد نُفذت تركمانستان بفعالية

(1) [A/HRC/WG.6/44/TKM/1](#)

(2) [A/HRC/WG.6/44/TKM/2](#)

(3) [A/HRC/WG.6/44/TKM/3](#)

التوصيات الواردة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، وأحرزت تقدماً جوهرياً عن طريق وضع خريطة طريق لتنفيذها تنفيذاً منهجياً.

7- ومنذ عام 2018، انضمت تركمانستان إلى عدة معاهدات دولية، بما في ذلك معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات (في عام 2020) واتفاقية سياسة العمالة، 1964 (رقم 122) لمنظمة العمل الدولية، وهي تقوم باستعراض التشريعات الوطنية لكفالة مواءمتها مع المعايير الدولية. وتنتظر اللجنة المشتركة بين الإدارات في إمكانية التصديق على صكوك أخرى، مثل البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. غير أن التصديق على الصكوك الدولية وإدماجها ضمن التشريعات الوطنية يحتاجان إلى دراسة متأنية من جانب المؤسسات والوزارات المعنية.

8- وفي الوقت نفسه، تتخذ تركمانستان إصلاحات واسعة النطاق لتعزيز هيكلها المؤسسي، وإنشاء نظام اقتصادي متعدد القطاعات، وتحسين مستويات المعيشة. وقد حدد برنامج رئيس تركمانستان بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتركمانستان الخطوط العريضة للإصلاحات الهيكلية في القطاع الاقتصادي وتهيئة فرص عمل جديدة، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وانتقال العمال من العمل في القطاع غير الرسمي إلى العمل في القطاع الرسمي. وبموجب مرسوم رئاسي، تُسجل الأجور والمعاشات التقاعدية والاستحقاقات الحكومية والمنح الدراسية المقدمة إلى الطلاب والمتدربين الداخليين زيادة قدرها 10 في المائة كل عام. ولتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أنشأت اللجنة الحكومية للإحصاءات منصة وطنية تتضمن معلومات مصنفة عن تنفيذ السياسات العامة.

9- ومنذ الاستعراض السابق، اعتمدت تركمانستان عدداً من الخطط، بما في ذلك خطط بشأن حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والقضاء على حالات انعدام الجنسية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص. واعتمد نحو 314 قانوناً تشريعياً جديداً وتعديلاً للقوانين القائمة بهدف تعزيز الإطار الوطني لحقوق الإنسان. وأسهمت التعديلات التي أدخلت على قانون المحاكم في كفالة استقلال المحاكم. وتنص التعديلات التي أدخلت على قانون الرابطة التطوعية على تبسيط التسجيل الرسمي للرابطة. واتخذت أيضاً خطوات لإزالة القيود القائمة على توظيف النساء في وظائف ذات ظروف عمل ضارة و/أو خطرة ولتحسين القواعد المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للقصر. وتم تحويل نحو 17 مادة من مواد القانون الجنائي التي تفرض مسؤولية جنائية على القصر لتصبح الآن جزءاً من قانون المخالفات الإدارية. كما تم تعديل القانون الجنائي لغرض تجريم الانتهاك المباشر أو غير المباشر لحقوق الإنسان والحريات على أساس الإثنية أو اللون أو الجنس أو الأصل أو الملكية أو مكان الإقامة أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غير ذلك من الظروف.

10- وفي الفترة الممتدة من عام 2021 إلى عام 2022، تضاعفت ميزانية مكتب أمين المظالم وقُدِّم طلب اعتماد للمكتب إلى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويجري تعزيز القدرة المؤسسية لمكتب أمين المظالم عن طريق مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان، بوسائل منها تقييم القدرات ووضع خطة استراتيجية متعددة السنوات.

11- وتتطوي الجهود الرامية إلى القضاء على العمل القسري على التعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم تتيح لمنظمة العمل الدولية الرصد المنتظم لظروف العمل في حقول القطن خلال فترة الحصاد. واستعرضت منظمة العمل الدولية أيضاً نظام تفتيش العمل في تركمانستان، وأوصت باتخاذ إجراءات لمواءمته مع المعايير الدولية، وهي ستقدم الدعم التقني إلى هذا

النظام لتعزيز تفتيش العمل في البلد. وتنتظر تركمانستان في إمكانية التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تفتيش العمل (الزراعة)، 1969 (رقم 129)، واتفاقية تفتيش العمل، 1947 (رقم 81).

12- وتعمل تركمانستان بهمة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحماية حقوق اللاجئين وعديمي الجنسية. ومنحت تركمانستان منذ استقلالها الجنسية لما يقرب من 30 000 شخص وتصاريح إقامة لما يقرب من 6 000 شخص. وعشية الاحتفال بعيد الاستقلال في عام 2023، منح رئيس تركمانستان الجنسية التركمانية لـ 1 301 شخص من عديمي الجنسية المقيمين بصفة دائمة في تركمانستان. ومن المقرر عقد مؤتمر إقليمي في البلد في عام 2024 لمعالجة مسألة القضاء على حالات انعدام الجنسية.

13- وأكد الوفد التزام تركمانستان بتعزيز الأسس الديمقراطية للمجتمع ومواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. واختتم الوفد كلمته بالتأكيد على استعداد البلد للتعاون بشكل مفتوح وبناء مع أعضاء مجلس حقوق الإنسان والهيئات الدولية الأخرى.

باء - جلسة التحاور وردود الدولة موضوع الاستعراض

14- أدلى 77 وفداً ببيانات خلال جلسة التحاور. وترد التوصيات المقدمة خلال الحوار في الفرع الثاني من هذا التقرير.

15- وأشارت كندا إلى اعتماد تركمانستان خطة العمل الوطنية الثانية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025. وأعربت عن قلقها إزاء مسألة الأمن الغذائي في البلد، وارتفاع أسعار الأغذية، ونقص الأغذية المدعومة.

16- وهنأت شيلي تركمانستان على التقدم المحرز في وضع خطة عملها الوطنية لحقوق الإنسان وعلى عملها المنسق مع وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد، وكذلك على التدابير الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين.

17- ونوهت الصين بجهود تركمانستان لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما نوهت بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025 وتحسين الحماية الاجتماعية من خلال سن تشريعات.

18- وهنأت كوستاريكا تركمانستان على تكييف قانونها الجنائي بحيث أصبح تعريف التعذيب مطابقاً للتعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

19- ورحبت كرواتيا بدستور عام 2016 الذي يضمن المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. وشجعت تركمانستان على استخدام تعريف التمييز ضد المرأة الوارد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

20- ووجهت كوبا الشكر إلى تركمانستان على التزامها بالاستعراض الدوري الشامل وبتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

21- وأثنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تركمانستان لما تبذله من جهود وما أحرزته من تقدم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، في جملة برامج.

- 22- ورحبت جيبوتي بالتدابير التي اتخذتها تركمانستان لكفالة امتثال التشريعات الوطنية للمعايير الدولية. ونوّعت بتعاون تركمانستان مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وبمبادراتها الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين.
- 23- ونوّعت مصر بالجهود التي تبذلها تركمانستان لتعزيز الإطارين المؤسسي والقانوني لحماية حقوق الإنسان وباعتمادها سياسات لتعزيز مختلف الحقوق، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، والحرية الدينية.
- 24- وأقرت إستونيا بالجهود التي تبذلها تركمانستان للنهوض بحقوق الإنسان، وأشارت في الوقت نفسه إلى استمرار العنف الجنساني والأعراف الاجتماعية التي تسفر عن أوجه حرمان بالنسبة للمرأة. وأشارت أيضاً إلى القيود المفروضة على الحريات الفردية، وشجّعت تركمانستان على التعاون تعاوناً كاملاً مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.
- 25- ورحبت فنلندا بتعاون تركمانستان مع آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- 26- وأعربت فرنسا عن أسفها لأن الانتخابات الرئاسية لعام 2022 في تركمانستان لم تُظهر أي إشارات إلى إحراز تقدم في مجال الديمقراطية.
- 27- وأشادت غامبيا بتركمانستان لما تبذله من جهود لدعم الحريات الأساسية، ولا سيما حرية الدين، وأشارت إلى أن المادة 152 من القانون الجنائي تكفل حرية الدين والمساواة بين جميع الأديان.
- 28- وشجّعت جورجيا تركمانستان على كفالة تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025.
- 29- ورحّبت ألمانيا بتعاون تركمانستان مع منظمة العمل الدولية، وأعربت في الوقت نفسه عن قلقها إزاء القيود المفروضة على جميع الحقوق المدنية والسياسية تقريباً، وسوء الأوضاع في مرافق الاحتجاز.
- 30- ورحبت آيسلندا بالتقرير الوطني المقدم من تركمانستان.
- 31- ورحبت الهند بتصديق تركمانستان على الاتفاقيات الهامة لمنظمة العمل الدولية واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وأشارت إلى الجهود التي تبذلها تركمانستان لتعزيز النظام القانوني الوطني. غير أنها أعربت عن أسفها لاستمرار القوالب النمطية التمييزية فيما يتعلق بدور المرأة والرجل في المجتمع وفي الأسرة.
- 32- وأشادت إندونيسيا بتركمانستان لتصديقها على عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ولتقديمها تقارير وطنية إلى عدة آليات دولية لحقوق الإنسان.
- 33- وأثنت جمهورية إيران الإسلامية على تركمانستان بشأن برامجها الوطنية المتعلقة بالرعاية الصحية وتوفير مياه الشرب النقية. وأعربت أيضاً عن تقديرها لوضع نُظم لتقديم الخدمات الشاملة لصغار الأطفال ذوي الإعاقة وأسره.
- 34- وأثنى العراق على تركمانستان لما تبذله من جهود في اعتماد خطط وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وللخطوات المتخذة لتحسين الخدمات الاجتماعية الشاملة.
- 35- وأشارت أيرلندا إلى الجهود التي تبذلها تركمانستان لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد المحلي. وأعربت عن قلقها إزاء استمرار إحجام تركمانستان عن السماح للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بدخول البلد، والتقارير التي تفيد بالعمل القسري الذي تفرضه الدولة وقمع المجتمع المدني،

واستمرار اضطهاد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسية الأخرى (مجتمع الميم الموسّع).

36- ورحبت إيطاليا بالجهود التي تبذلها تركمانستان فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق العاملات، فضلاً عن زيادة تركيزها على مسألة منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية.

37- وأثنت كازاخستان على تركمانستان لما تبذله من جهود لتعزيز مكتب أمين المظالم ومكافحة الاتجار بالأشخاص. كما رحبت ببرنامج رئيس تركمانستان بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2019-2025.

38- ورحبت الكويت بتقديم تركمانستان تقريرها الوطني وأشارت إلى التحديات التي يواجهها البلد في تنفيذ جميع التدابير اللازمة بشأن حقوق الإنسان.

39- ورحبت قبرغيزستان بالتعاون النشط لتركمانستان مع مفوضية حقوق الإنسان وباعتماد خطط وطنية لكفالة حقوق الإنسان.

40- ورحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالخطوات التي اتخذتها تركمانستان لتحسين الإطارين القانوني والمؤسسي في البلد وتعزيز التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فضلاً عن جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

41- وأشارت لاتفيا إلى التدابير التي اتخذتها تركمانستان منذ الاستعراض السابق وشجعتها على بذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماتها وتعهدها في مجال حقوق الإنسان.

42- ورحب لبنان بالتزام تركمانستان بمختلف صكوك حقوق الإنسان وبتعاونها المستمر مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

43- ورحبت لكسمبرغ بتعاون تركمانستان مع مفوضية حقوق الإنسان.

44- وأثنت ماليزيا على تركمانستان لتصديقها على عدة صكوك دولية. ورحبت باعتماد تركمانستان لمختلف خطط العمل الوطنية وبتفانيها في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد عن طريق رقمنة الخدمات العامة.

45- ورحبت ملديف باعتماد تركمانستان خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وغيرها من التدابير والمبادرات التشريعية الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع أنحاء البلد.

46- ورحبت مالطة بتصديق تركمانستان على العديد من الاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وشجعتها على التصديق على صكوك دولية أخرى.

47- وأقرت المكسيك بالجهود التي تبذلها تركمانستان لإنهاء حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الوطنية في عام 2019 للقضاء على حالات انعدام الجنسية وقانون تسجيل الأحوال المدنية في عام 2020.

48- ورحبت منغوليا بالجهود التي تبذلها تركمانستان لتعزيز إطارها القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان تمشياً مع معايير حقوق الإنسان والعمل الدولية. وأعربت أيضاً عن تقديرها بشأن التدابير التي اتخذتها تركمانستان بهدف كفالة المساواة بين الجنسين.

49- وأشار الجبل الأسود إلى الاتجاه التنازلي في وفيات الأمومة في تركمانستان، وحثها على مواصلة التنفيذ الفعال للتدابير المتخذة في هذا المجال، ولا سيما في إطار الاستراتيجية الوطنية "صحة الأم - صحة الطفل - مستقبل صحي".

- 50- ورحب المغرب بالتقارير التي قدمتها تركمانستان إلى هيئات المعاهدات وبتعاونها المستمر مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل وضع سياسات وطنية وفقاً لالتزاماتها التعاقدية.
- 51- ورحبت نيبال بالجهود التي تبذلها تركمانستان والتي أسفرت عن وضع خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025. ورحبت أيضاً باعتماد خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2020-2022.
- 52- وأثنت مملكة هولندا على تركمانستان لدعوتها المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية إلى زيارة البلد، وأشارت في الوقت نفسه إلى أن اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة العنف والتمييز لأي أسباب كانت، بما في ذلك الميل الجنسي والهوية الجنسية، سيكون موضع ترحيب.
- 53- ورحب النيجر باعتماد تركمانستان خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025 التي تتضمن سلسلة من التدابير لمنع التعذيب، وباعتماد البلد تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 54- ورحبت عُمان بالتدابير التي اتخذتها تركمانستان، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية والتصديق على العديد من الصكوك الدولية، مثل اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- 55- وأثنت باكستان على تركمانستان لتصديقها على صكوك دولية مختلفة، ومشاركتها البناء مع هيئات المعاهدات، وسنّها تشريعات وطنية في كل من مجال مياه الشرب النقية، وحقوق العمل، والتعليم، وشؤون الحكم المحلي، والوثام بين الأديان.
- 56- ووجهت بنما شكرها إلى تركمانستان على تقديم تقريرها الوطني.
- 57- وهنّأت باراغواي تركمانستان على تصديقها على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنّفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، ورحبت باعتماد خطط العمل المواضيعية لفترة الأعوام 2021-2025.
- 58- وأشادت البرتغال بتركمانستان لاعتمادها خطة العمل الوطنية الثانية بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025.
- 59- وأشادت قطر بالتعاون الفعال لتركمانستان مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وباعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025، وخطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025.
- 60- وأثنت جمهورية مولدوفا على تركمانستان لاعتمادها البرنامج الوطني الشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورحبت أيضاً باعتماد خطط عمل قطاعية أخرى لتحسين دعم حقوق المرأة والطفل ومكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 61- وأثنى الاتحاد الروسي على الجهود التي تبذلها تركمانستان للانضمام إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة، والقضاء على الفقر، وضمان مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية.
- 62- ورحبت المملكة العربية السعودية باعتماد برنامج رئيس تركمانستان بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتركمانستان للفترة 2022-2028، الذي ينص على اعتماد إصلاحات هيكلية في المجال الاقتصادي.

- 63- وأثنت سلوفينيا على تركمانستان لتقديمها تقريرها الوطني والتزامها بعملية الاستعراض الدوري الشامل.
- 64- ورحبت إسبانيا باعتماد تركمانستان خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025 وخطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025، باعتبارهما خطوتين إيجابيتين في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.
- 65- وأشارت سري لانكا مع التقدير إلى السياسات التقدمية التي تتفادها تركمانستان، بما في ذلك خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين للفترتين 2015-2020 و 2021-2025، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025.
- 66- وأشاد السودان بالجهود التي تبذلها تركمانستان للتصديق على عدة معاهدات دولية واعتماد تشريعات لمنع الجريمة، فضلاً عن خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والبرنامج الوطني لمكافحة الفساد.
- 67- وأعربت طاجيكستان عن تقديرها بشأن التقدم الذي أحرزته تركمانستان لكفالة المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن طريق الإصلاحات القانونية والخطط المراعية للمنظور الجنساني.
- 68- وأحاطت توغو علماً بالجهود التي تبذلها تركمانستان لتحسين أوضاع السجون، ولا سيما عن طريق تركيب معدات مراقبة بالفيديو ومعدات سمعية بصرية في مراكز الاحتجاز لمنع التعذيب وسوء المعاملة.
- 69- وأشارت تونس إلى تصديق تركمانستان على صكوك دولية، ولا سيما اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، 1976 (رقم 144) لمنظمة العمل الدولية، وأشادت باعتماد خطتي العمل الوطنيتين بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.
- 70- ورحبت تركيا بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها تركمانستان في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما تعزيز المؤسسات القانونية واعتماد خطط وطنية بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل.
- 71- وأشادت أوكرانيا بالعمل الذي اضطلعت به تركمانستان لإدماج الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية الطفل في تشريعاتها المحلية وبعتماد خريطة الطريق بشأن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. وشجعت تركمانستان على تعزيز التقدم الذي أحرزته في تحقيق تكافؤ الجنسين.
- 72- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بإيفاد بعثة لمنظمة العمل الدولية إلى تركمانستان لفحص مسألة العمل القسري في موسم حصاد القطن، وحثت تركمانستان على اتخاذ إجراءات بشأن ادعاءات التعذيب والقيود المفروضة على حرية الدين أو المعتقد والتجمع والتعبير.
- 73- وأثنت جمهورية تنزانيا المتحدة على تركمانستان لتنفيذها تدابير للنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واعترفت بالتقدم المحرز في قطاع التعليم، وأشارت إلى الإنجازات التي تحققت في قطاع الصحة.
- 74- وأشادت الولايات المتحدة الأمريكية بالجهود التي تبذلها تركمانستان لإصلاح قوانين العمل المتعلقة بقطاع القطن، والعمل مع المستكشفين ضميرياً من شهود يهوه بشأن سياسة الخدمة المدنية. وأشارت إلى أنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على حصول الجمهور على المعلومات.

- 75- ووجهت أوروغواي الشكر إلى تركمانستان على تقريرها الوطني.
- 76- ووجهت أوزبكستان الشكر إلى تركمانستان على تقريرها الوطني الشامل وأشارت إلى العمل الهام الذي اضطلعت به تركمانستان لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك اعتماد تدابير تشريعية.
- 77- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقديرها بشأن الجهود التي تبذلها تركمانستان لتقديم تقارير دورية إلى هيئات المعاهدات وتنفيذ مشاريع وتدابير الهياكل الأساسية الاجتماعية للحد من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على أكثر الفئات ضعفاً.
- 78- ورحبت فييت نام باعتماد تركمانستان وتنفيذها لبرنامجها الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة 2022-2052، وبتشكيل نموذج اجتماعي جديد للتنمية بهدف كفاءة ارتفاع المستوى المعيشي في البلد.
- 79- وأشاد اليمن بالجهود التي تبذلها تركمانستان لتنفيذ التوصيات الصادرة عن جولة الاستعراض السابقة وبعملها لمكافحة التمييز في مجال التعليم ومنع جريمة الإبادة الجماعية وكفاءة استقلال السلطة القضائية.
- 80- ورحبت الجزائر بالتدابير التي اتخذتها تركمانستان لتعزيز حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك التصديق على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، 1976 (رقم 144) لمنظمة العمل الدولية.
- 81- وسلطت الأرجنتين الضوء على اعتماد تركمانستان خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025.
- 82- وأثنت أرمينيا على تركمانستان لالتزامها بالتنمية الشاملة والمستدامة، ولا سيما جهودها الرامية إلى النهوض بالتعليم والرعاية الصحية وتطوير الهياكل الأساسية.
- 83- وأشادت أستراليا بتعاون تركمانستان مع لجنة القضاء على التمييز العنصري. ولكنها أضافت بأنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال التعذيب والاحتجاز التعسفي والعمل القسري في قطاع القطن.
- 84- ولاحظت النمسا أن دستور تركمانستان يتضمن تدابير إيجابية لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان، ولكنها أشارت إلى استمرار وجود ثغرات في بعض المجالات.
- 85- وأثنت أذربيجان على تركمانستان لما اتخذته من تدابير تشريعية وسياساتية عديدة في مجالات تشمل التعليم، والخدمات الاجتماعية، والحكومة الإلكترونية، والفساد، والسياسة المعنية بالشباب، والمساواة بين الجنسين، والاتجار بالأشخاص، والرعاية الصحية، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 86- وأشادت البحرين بالجهود التي تبذلها تركمانستان في التعاون مع كيانات الأمم المتحدة لتعزيز فعالية الحكومة وشفافيتها، وبالنقد المحرز في مجالي التعليم وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 87- ورحبت بيلاروس بالبرامج الوطنية والرئاسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تركمانستان، وأشادت بالجهود المبذولة لتحسين التشريعات الرامية إلى حماية حقوق الطفل وسدّ الفجوة القائمة في كفاءة نوعية الخدمات الطبية المقدمة إلى السكان المقيمين في المناطق الحضرية والريفية.
- 88- واعترفت بلجيكا بالنقد الذي أحرزته تركمانستان، ولكنها رأت أنه يمكن إحراز مزيد من التقدم لتعزيز حماية حقوق الإنسان مع المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

89- وأشارت بوتان إلى اعتماد تركمانستان لعدة خطط عمل مواضيعية، ورُحِّبَ بالتشريع الذي يضمن الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، فضلاً عن تدابير الحماية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي.

90- وشجَّعت البرازيل تركمانستان على مواصلة جهودها لضمان التغطية الأكثر شمولاً وأعلى مستوى ممكن من الجودة في التعليم للجميع، بما في ذلك للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة.

91- وسلَّطت بلغاريا الضوء على التحسينات التي أدخلتها تركمانستان على تشريعاتها المتعلقة بالعمل، وشجَّعت البلد على اتخاذ التدابير المناسبة لكفالة حرية التعبير، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، واستقلال وسائط الإعلام وسلامة الصحفيين.

92- وشدَّد وفد تركمانستان على أن البلد يعمل بهمة على تعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية. وأوضح أن المرأة ممثلة تمثيلاً واسعاً على مستوى البرلمان والهيئات الحكومية والسلطات المحلية وجميع الأحزاب السياسية الثلاثة المسجلة في تركمانستان. وقد اعتمدت تركمانستان خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين، التي تتضمن تدابير شاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف العائلي. وأجرت تركمانستان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، استقصاء بالعِنايت عن صحة المرأة ووضعها في الأسرة، ووضعت خريطة طريق تتضمن إجراءات محددة للفترة 2022-2025.

93- وفي حين أن العنف العائلي لا يصنَّف صراحةً باعتباره جريمة قائمة بذاتها في القانون الجنائي، فإنه مشمول في إطار جرائم أخرى، وتجرى المناقشات حالياً لتعديل التشريعات الوطنية في هذا الصدد من أجل مواءمتها مع المعايير الدولية. ووضعت لهذه الغاية إجراءات تنفيذية وكتيبات للشرطة ودوائر الخدمات الاجتماعية والصحية. وإضافةً إلى ذلك، اعتمدت برامج للتثقيف الجنساني للمعلمين وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. ولمعالجة مسألة تزايد عدد السائقات دون رخص لقيادة السيارات، نفَّذت شرطة المرور عمليات تدقيق محددة الهدف بصفة مؤقتة لمنع وقوع حوادث. وفي الفترة الممتدة من عام 2018 إلى عام 2023، أصدرت وزارة الداخلية ما قدره 9 721 من رخص قيادة السيارات للنساء.

94- وأقامت تركمانستان تعاوناً قوياً مع المنظمات الإنسانية الدولية بهدف تحسين نظام السجون. وفي عام 2023، أُجريت زيارة إلى المؤسسة الإصلاحية لمقاطعة أهال لتقييم ظروف الاحتجاز بمشاركة رؤساء وممثلي البعثات الدبلوماسية. ومن المقرر أن تستمر هذه الممارسة في النصف الأول من عام 2024، حيث تعترزم السلطات دعوة المنظمات الدولية المعنية للمشاركة. كما أجرى أمين المظالم ولجان المراقبة زيارات رصد لأماكن الاحتجاز. وعملاً بقانون العفو العام، يُصدر رئيس البلد مراسيم بالعفو عن أفراد مرَّاتٍ عدَّة في السنة، مما يساهم في خفض عدد نزلاء السجون. وأجرت تركمانستان عمليات إصلاح وإعادة بناء رئيسية لمرافق الاحتجاز في مختلف المناطق، وعملت على مواءمة ممارسات الاحتجاز مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا). وزادت تركمانستان أيضاً من استخدام تسجيلات الفيديو والتسجيلات السمعية في مرافق الاحتجاز، ونظَّمت أكثر من 40 دورة تدريبية لزيادة المؤهلات المهنية في المكاتب ذات الصلة. ووفقاً لأحكام القانون الجنائي، هناك بروتوكولات لإبلاغ الأسر بمكان وجود الأقارب المسجونين ونقلهم من مكان احتجاز إلى آخر.

95- ونفَّذت تركمانستان بنجاح خطة العمل الوطنية الأولى لإعمال حقوق الطفل. وافتُتحت مراكز لتقديم خدمات الطفولة المبكرة في جميع المقاطعات. ووضعت وزارة التعليم، بالاشتراك مع البرلمان، استراتيجية بشأن التعليم الشامل للجميع، وزادت عدد المدارس ليصل معدل معرفة القراءة والكتابة إلى 99,9 في المائة. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، تُجري تركمانستان كل ثلاث سنوات دراسة استقصائية

عنقودية لرصد وفئات الأمومة، وتقوم بنشر النتائج على المنصة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. وتعترف تركمانستان بالعمل على وضع مشروع قانون واستراتيجية لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد بدأت بتنفيذ مشروع بشأن أشكال العمل التي يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها بهدف توفير التدريب المهني ذي الصلة وتعزيز إمكانيات حصول ذوي الإعاقة على عمل.

96- ويحظر القانون في تركمانستان جميع أشكال التمييز، وتجري مقاضاة أي حالة من حالات التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على أساس الجنس أو الإعاقة أو الأصل الإثني أو الجنسية. وفيما يتعلق بتجريم العلاقات الجنسية المثلية، فإن القيم التقليدية والثقافة والدين كلها عوامل تؤدي دوراً هاماً في تكوين عقلية الناس في تركمانستان كما هو الحال في مجتمعات كثيرة، وهي قيم قد توارثتها الأجيال. وبناءً على هذه القيم، ستواصل تركمانستان النظر في مقترحات لوضع تشريعات وطنية، وستستمر في التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الإقليمية.

97- واعترفت تركمانستان بأهمية تنوع المشهد الإعلامي. ولا توجد قيود على إنشاء أو استخدام المواقع الشبكية في البلد، باستثناء تلك التي يحظرها القانون، ولا سيما فيما يتعلق بالترويج للإرهاب والتطرف. وسجل البلد نمواً كبيراً في عدد مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مع زيادة قدرها 38 في المائة في عدد مستخدمي الإنترنت، وزيادة قدرها 108 في المائة في عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وزيادة قدرها 74 في المائة في عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بالأجهزة المحمولة، مقارنةً بعام 2018. وشهد اعتماد الصحفيين أيضاً نمواً قدره 30 في المائة، ووقعت اتفاقات ومذكرات تعاون بين وكالة الأنباء الرسمية ومختلف وكالات الأنباء والقنوات التلفزيونية الدولية.

98- وتعمل تركمانستان بنشاط مع منظمات المجتمع المدني، وهي تسعى إلى الحصول على إسهامها وتعاونها بشأن مختلف قضايا المصلحة العامة. وتقدم المنظمات غير الحكومية الدعم الاجتماعي، مما يساهم في كفاءة نوعية وكفاءة تنفيذ البرامج الوطنية. ويلتزم البلد بتعزيز الحوار المفتوح والتعاون والتحسين المستمر في مختلف جوانب الحكم والتنمية المجتمعية.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

99- درست تركمانستان التوصيات الواردة أدناه المقدمة إليها خلال جلسة الحوار، وهي توصيات تحظى بتأييد تركمانستان:

- 1-99 النظر في التصديق على عدد من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان (البحرين)؛
- 2-99 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (سري لانكا)؛
- 3-99 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (النيجر)؛
- 4-99 اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (إندونيسيا)؛
- 5-99 النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المغرب)؛

- 99-6 مواصلة مشاركتها وتعاونها بشكل بنّاء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في البلد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛
- 99-7 مواصلة التعاون البنّاء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان (أوزبكستان)؛
- 99-8 مواصلة التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بطريقة منفتحة وبنّاءة وشاملة (لاتفيا)؛
- 99-9 تعزيز التعاون في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وقبول جميع الطلبات المعلّقة المقدمة من المكلفين بولايات لإجراء زيارات إلى البلد تمثلياً مع دعوة تركمانستان الدائمة (مالطة)؛
- 99-10 تيسير زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين طلبوا إجراء زيارة إلى تركمانستان (سلوفينيا)؛
- 99-11 تيسير زيارات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان (أستراليا)؛
- 99-12 التعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة، وتيسير جميع الطلبات المعلّقة المقدمة في إطار الإجراءات الخاصة لإجراء زيارات إلى البلد، والردّ بشكل إيجابي وبنّاء على آراء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (النمسا)؛
- 99-13 التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الهيئات والوكالات الدولية ذات الصلة من أجل تحسين ظروف الاحتجاز في تركمانستان (ألمانيا)؛
- 99-14 تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة بشأن البرامج الوطنية الجديدة، ولا سيما البرنامج الوطني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المعتمد في عام 2022 (الكويت)؛
- 99-15 مواصلة التعاون الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان (قيرغيزستان)؛
- 99-16 مواصلة تحسين تشريعات تركمانستان المحلية ومواءمتها مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان (الاتحاد الروسي)؛
- 99-17 مواصلة الجهود الرامية إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع التزامات تركمانستان الدولية في مجال حقوق الإنسان (فيت نام)؛
- 99-18 مواصلة أنشطتها المتعلقة بمواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية للاتفاقيات المصدق عليها (تركيا)؛
- 99-19 مواصلة الإصلاحات القانونية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان (السودان)؛
- 99-20 مواصلة اتخاذ خطوات عملية بهدف تطوير الهياكل الأساسية المؤسسية وفي مجال حقوق الإنسان لتحسين تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان (طاجيكستان)؛
- 99-21 مواصلة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز الصلة بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة عن طريق خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (كوبا)؛
- 99-22 تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025 وتنفيذ الخطة تنفيذاً كاملاً (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛

- 99-23 مواصلة الإجراءات المتخذة في إطار خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2021-2025 بهدف تعزيز تدابير الحكم الرشيد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (باكستان)؛
- 99-24 مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة الأداء السليم لمكتب أمين المظالم واستقلاله الكامل وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) (جيبوتي)؛
- 99-25 دعم احترام سيادة القانون عن طريق تعزيز ولاية أمين المظالم ومكتب أمين المظالم ودورهما المستقل (فنلندا)؛
- 99-26 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة وكفاءة مكتب أمين المظالم على الصعيد المؤسسي في تركمانستان من أجل اعتماده لدى التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (إندونيسيا)؛
- 99-27 مواصلة تعزيز قدرة مكتب أمين المظالم (قيرغيزستان)؛
- 99-28 مواصلة تعزيز مكتب أمين المظالم في تركمانستان وفقاً لمبادئ باريس (منغوليا)؛
- 99-29 كفالة امتثال مكتب أمين المظالم امتثالاً تاماً لمبادئ باريس وتزويده بالموارد البشرية والمالية الكافية للاضطلاع بولايته (الجبل الأسود)؛
- 99-30 تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (نيبال)؛
- 99-31 اتخاذ المزيد من التدابير لكفالة امتثال مكتب أمين المظالم للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) (قطر)؛
- 99-32 إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في ظل الامتثال لمبادئ باريس (أستراليا)؛
- 99-33 تنفيذ كل من خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين حتى عام 2025 وخطة العمل بشأن حقوق الإنسان حتى عام 2025 وخطة العمل لإعمال حقوق الطفل حتى عام 2028 وخطة العمل للقضاء على حالات انعدام الجنسية حتى عام 2024 تنفيذاً فعالاً (قيرغيزستان)؛
- 99-34 النهوض بالتدابير الرامية إلى سن تشريعات لمكافحة التمييز (جورجيا)؛
- 99-35 التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ تدابير لوضع حد لها، ومنها حالات الاختفاء القسري، والاعتقالات ذات الدوافع السياسية، والاحتجاز التعسفي، وتعذيب السجناء وإساءة معاملتهم (كندا)؛
- 99-36 تقديم معلومات عن أماكن وجود الأشخاص المختفين المحتملين في السجون والإفراج عن الأشخاص الذين انتهت مدة عقوبتهم (كوستاريكا)؛
- 99-37 كفالة مقاضاة مرتكبي عمليات الاختفاء القسري وضمان حصول الضحايا على سبل الانتصاف (توغو)؛
- 99-38 مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة حالات التعذيب والاختفاء القسري والتصدي لها، وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسجناء والمحتجزين (إيطاليا)؛

- 99-39 تقديم معلومات عن جميع الأشخاص المختفين إلى أسرهم ومحاميهم، بما في ذلك الأشخاص الذين انتهت مدة عقوبتهم (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 99-40 الحد من اكتظاظ السجون وتيسير حصول السجناء على الرعاية الصحية (توغو)؛
- 99-41 الامتناع عن استخدام تدابير مكافحة الإرهاب لتقييد حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي (لاتفيا)؛
- 99-42 مواصلة الإجراءات الرامية إلى تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد (كوبا)؛
- 99-43 تعزيز استقلالية وفعالية التدابير الرامية إلى منع الفساد والإفلات من العقاب (لكسمبرغ)؛
- 99-44 مواصلة تعزيز الشفافية في مجال الخدمات العامة وتعزيز إطار البلد القانوني والسياساتي للقضاء على الفساد (ماليزيا)؛
- 99-45 مواصلة رصد تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد للفترة 2020-2024 (البحرين)؛
- 99-46 مواصلة تنفيذ قانون الحكومة الإلكترونية الذي يلغي الإجراءات الإدارية المفرطة (عمان)؛
- 99-47 مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفساد للفترة 2020-2024، وكفالة محاسبة الجناة (قطر)؛
- 99-48 مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير نظام الخدمات العامة (أذربيجان)؛
- 99-49 مواصلة تحسين شفافية النظام القضائي وجودته وإمكانية اللجوء إليه (لبنان)؛
- 99-50 زيادة التركيز على مواءمة الإجراءات مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة من أجل ضمان استقلال السلطة القضائية وحيادها (غامبيا)؛
- 99-51 مواصلة تعزيز التحسينات التشريعية للنظام القضائي (كازاخستان)؛
- 99-52 مواصلة رصد قواعد قانون الإجراءات الجنائية وقانون تنفيذ العقوبات الجنائية لتحقيق مواءمة أكبر مع القواعد والمعايير الدولية، ولا سيما ما يتعلق منها بالمحتجزين (لبنان)؛
- 99-53 مواصلة جهود البلد الرامية إلى الاستمرار في تطوير نظامه القضائي للأحداث وتعزيز التدابير البديلة للاحتجاز (بوتان)؛
- 99-54 مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تطوير النظام القضائي الوطني (بيلاروس)؛
- 99-55 مواصلة أنشطة البلد الرامية إلى زيادة الوعي القانوني بين السكان (طاجيكستان)؛
- 99-56 إلغاء القيود التعسفية المفروضة على الحق في حرية التنقل، وإنهاء التدخل في هذا الحق، وكفالة إمكانية السفر على الصعيدين الخارجي والداخلي لجميع الراغبين في السفر (كرواتيا)؛

- 57-99 تنفيذ الأحكام الدستورية التي تضمن حرية الرأي والفكر والتعبير تنفيذاً كاملاً، بوسائل منها كفالة نفاذ المواقع الإلكترونية الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي إلى الإنترنت دون عوائق (البرازيل)؛
- 58-99 ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والامتناع عن ممارسات التخويف، وعن فرض القيود التعسفية واحتجاز أفراد المجتمع المدني وأقاربهم ممن يمارسون هذه الحقوق سلباً (بلجيكا)؛
- 59-99 احترام الحق في التعبير، والسماح لوسائل الإعلام بالعمل دون التعرض لأي تدخل، وتهئية بيئة مواتية وواقية بحيث يمكن للصحفيين والنشطاء ممارسة حقوق الإنسان دون التعرض لأعمال انتقامية (النمسا)؛
- 60-99 تطبيق الأحكام الدستورية التي تضمن حرية الرأي والفكر والتعبير تطبيقاً كاملاً، وضمن إطار ملائم لأنشطة منظمات المجتمع المدني والصحافة والمحامين (لكسمبرغ)؛
- 61-99 حماية وتعزيز الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي (إيطاليا)؛
- 62-99 تنفيذ الأحكام الدستورية التي تشكل حجر الأساس للديمقراطية الحقيقية تنفيذاً كاملاً وشاملاً، ومنها الأحكام التي تضمن حرية الرأي والتعبير والتجمع وحرية الدين والمعتقد لمواطني البلد (الهند)؛
- 63-99 ضمان الحق في الحصول على المعلومات، ولا سيما عن طريق كفالة النفاذ إلى الإنترنت دون عوائق للجميع (فنلندا)؛
- 64-99 اعتماد تدابير ملموسة لحماية واحترام ممارسة حرية التعبير والتجمع السلمي (شيلي)؛
- 65-99 كفالة التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير وحرية التنقل (ألمانيا)؛
- 66-99 مواصلة تعزيز أداء خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص المعتمدة في عام 2019 (الكويت)؛
- 67-99 التعجيل بالعمل من أجل الاعتماد المبكر لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2023-2025 وتنفيذها تنفيذاً فعالاً (إندونيسيا)؛
- 68-99 تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الاتجار بالأشخاص بناءً على الخطط الوطنية المعمول بها (العراق)؛
- 69-99 مواصلة جهود وزارة الداخلية لمكافحة الاتجار بالأشخاص عن طريق منع جرائم الاتجار وكشفها وقمعها (عمان)؛
- 70-99 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز مكافحة الاتجار بالأشخاص، وضمان حقوق الضحايا وتوفير الحماية والمساعدة لهم (قطر)؛
- 71-99 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الإجراءات الوقائية للتصدي لجريمة الاتجار بالأشخاص (البحرين)؛
- 72-99 مواصلة جهود البلد الرامية إلى كفالة القضاء التام على العمل القسري ووضع خطة عمل وطنية ثالثة لمكافحة الاتجار بالأشخاص (باراغواي)؛

- 73-99 مواصلة التعاون مع منظمة العمل الدولية، وقبول زيارات المنظمة إلى البلد، وتعزيز الضمانات ضد استخدام العمل القسري، بما في ذلك في قطاع القطن (فرنسا)؛
- 74-99 تهيئة بيئة آمنة ومواتية لكي تتاح للمراقبين المستقلين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان إمكانية توثيق ظروف العمل والإبلاغ عنها، ولا سيما فيما يتعلق بموسم حصاد القطن السنوي، دون خوف من الأعمال الانتقامية (أيرلندا)؛
- 75-99 القضاء على ممارسة العمل القسري في إنتاج القطن للعاملين في القطاعين العام والخاص والمعلمين والطلاب، وإجراء تحقيقات شاملة في حوادث عمل الأطفال في موسم حصاد القطن، ومواصلة التعاون مع منظمة العمل الدولية بهذا الشأن (المكسيك)؛
- 76-99 وضع وتنفيذ خطة عمل وطنية محددة زمنياً لمعالجة الأسباب الجذرية للعمل القسري وعمل الأطفال في قطاع القطن، بالتشاور مع منظمات العمال وأصحاب العمل المستقلة والمجتمع المدني ومنظمة العمل الدولية (بنما)؛
- 77-99 إجراء تحقيقات شاملة في جميع حوادث عمل الأطفال في موسم حصاد القطن، ومقاضاة المسؤولين عنها ومعاقبتهم (سلوفينيا)؛
- 78-99 مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل المفتوحة (فيت نام)؛
- 79-99 توسيع نطاق النموذج الوطني للخدمات الاجتماعية الأهلية الشاملة للجميع وذات النوعية لكي تصل إلى كل مجتمع محلي، وتعزيز كفاية الاستحقاقات الاجتماعية (بوتان)؛
- 80-99 مواصلة تعزيز البرامج الاجتماعية عن طريق التركيز بوجه خاص على مجالات العمل والتعليم والصحة من أجل تحسين نوعية حياة السكان (الجزائر)؛
- 81-99 مواصلة وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لتعزيز وضمان التمتع بحقوق الإنسان عن طريق كفالة ارتفاع المستوى المعيشي للسكان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)؛
- 82-99 المضي قدماً في البرنامج العام لتزويد سكان تركمانستان بمياه الشرب النقية للفترة 2011-2025 (المملكة العربية السعودية)؛
- 83-99 مواصلة الجهود الرامية إلى تزويد جميع السكان بمياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي (تونس)؛
- 84-99 مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين فرص حصول السكان بوجه عام على المياه النظيفة (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛
- 85-99 مواصلة جهود البلد الجارية لتعزيز حقوق الإنسان في كل من المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (باكستان)؛
- 86-99 مواصلة تعزيز سياسات البلد الاجتماعية الناجحة، ولا سيما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتوفير أكبر قدر ممكن من الرفاه للسكان (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 87-99 مضاعفة الجهود لمواصلة تعزيز القدرات اللوجستية والمادية للخدمات الصحية، ولا سيما في المناطق الريفية (باراغواي)؛

- 99-88 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الرعاية الصحية في المناطق الريفية (تونس)؛
- 99-89 تعزيز الجهود الرامية إلى سد الفجوة في نوعية خدمات الرعاية الصحية المقدمة إلى سكان المناطق الحضرية والريفية (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 99-90 ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في سياق التغطية الصحية الشاملة، وعلى وسائل منع الحمل الحديثة بأسعار معقولة والوسائل العاجلة لمنع الحمل لجميع النساء والفتيات (إستونيا)؛
- 99-91 مواصلة العمل على الاستراتيجية الوطنية "صحة الأم - صحة الطفل - مستقبل صحي" للفترة 2021-2025 (عمان)؛
- 99-92 إلغاء تجريم الإجهاض في غير الحالات التي تنطوي على تهديد لحياة الأم أو تشوّه شديد للجنين (جمهورية مولدوفا)؛
- 99-93 مواصلة تعزيز آليات البرنامج الوطني لتطوير خدمات المصحات والمنتجات الصحية للفترة 2021-2025 (المملكة العربية السعودية)؛
- 99-94 مواصلة البرامج الوطنية لتعزيز حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية والحق في التعليم (مصر)؛
- 99-95 تنفيذ الالتزام المعلن في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بتسخير العائد الديمغرافي عن طريق الاستثمار في تعليم المراهقين والشباب، وفرص العمل والصحة، بما يشمل خدمات تنظيم الأسرة والصحة الجنسية والإنجابية (بنما)؛
- 99-96 مواصلة تعزيز التعليم وكفالة الحق في التعليم للفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى (الصين)؛
- 99-97 مواصلة توسيع نطاق برامج التعليم العام المتصلة بالمساواة بين الجنسين (جورجيا)؛
- 99-98 مواصلة الجهود الطيبة التي يبذلها البلد لكفالة المساواة بين الجنسين وعدم التمييز في مجال التعليم (كازاخستان)؛
- 99-99 توسيع نطاق برامج التعليم العام لتعزيز الفهم الموضوعي للمساواة بين الجنسين، وتنقيح الكتب المدرسية لإزالة التمييز الجنسي، وتوفير التدريب في مجال الشؤون الجنسانية للمعلمين (البرتغال)؛
- 99-100 مواصلة كفالة تعميم التعليم قبل الابتدائي ووضع نظام معلومات فعال لإدارة التعليم (ملديف)؛
- 99-101 متابعة التدابير الرامية إلى توفير التعليم الجيد، ولا سيما كفالة برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (المغرب)؛
- 99-102 مواصلة التدابير المتخذة في إطار خطة العمل الوطنية لإعمال حقوق الطفل، ولا سيما لتعميم التعليم للأطفال مع التركيز على تنمية مهاراتهم (باكستان)؛
- 99-103 مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لإدراج دورات التثقيف في مجال حقوق الإنسان ضمن النظام التعليمي بجميع مستوياته (أوزبكستان)؛

- 99-104 مواصلة التدابير الرامية إلى كفالة التعليم الشامل للجميع (أذربيجان)؛
- 99-105 وضع برامج تعليمية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها في المؤسسات التعليمية لتعزيز المهارات العملية بين الأطفال والشباب (أرمينيا)؛
- 99-106 اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة فرص حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛
- 99-107 مواصلة تعزيز الجهود الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لعملية التصنيع في المقاطعات، وإقامة هياكل الإنتاج، وزيادة دخل السكان (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)؛
- 99-108 مواصلة تعزيز التنمية المستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتنفيذ البرامج الإنمائية الوطنية ذات الصلة (الصين)؛
- 99-109 مواصلة وضع برامج لتعزيز المساواة بين الجنسين والمساواة في الحقوق والفرص بين المرأة والرجل (كوبا)؛
- 99-110 مواصلة وضع وتنفيذ سياسات ومبادرات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)؛
- 99-111 مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والطفل (مصر)؛
- 99-112 تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين تنفيذاً كاملاً باعتبارها خطوة نحو زيادة فرص مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية (لاتفيا)؛
- 99-113 كفالة احترام حقوق المرأة وحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في قيادة السيارات (فرنسا)؛
- 99-114 بذل المزيد من الجهود لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات اتخاذ القرارات، وسد أي فجوات قائمة، وتعزيز المساواة بين الجنسين على جميع مستويات الحكم (غامبيا)؛
- 99-115 وضع تعريف واضح لـ "التمييز ضد المرأة" ضمن التشريعات المحلية وفقاً للمادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتعزيز قضية المساواة بين الجنسين (غامبيا)؛
- 99-116 وضع حد للقيود التعسفية والتمييزية المفروضة على حقوق المرأة، بما في ذلك القيود المفروضة على المظهر والسلوك الاجتماعي (آيسلندا)؛
- 99-117 مواصلة التنفيذ الفعال لخطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2021-2025 (الهند)؛
- 99-118 مواصلة تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في اتخاذ قرارات السياسة العامة (سري لانكا)؛
- 99-119 مواصلة السياسات الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة، وتعزيز وتقوية مشاركتها في الحياة السياسية والعامة (السودان)؛
- 99-120 مواصلة توسيع نطاق التعاون مع منظمات المجتمع المدني لزيادة وعي النساء والفتيات بحقوقهن وبأدوات حماية هذه الحقوق (تركيا)؛

- 99-121 مواصلة جهود البلد الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكفالة مشاركة المرأة، ولا سيما في المناطق الريفية، في عملية اتخاذ القرارات (أرمينيا)؛
- 99-122 مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع المجالات الحكومية ومجالات الحياة العامة، بوسائل منها التوعية (أذربيجان)؛
- 99-123 مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية، بوسائل منها خطة العمل الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين في تركمانستان للفترة 2021-2025 (بيلاروس)؛
- 99-124 وضع وتنفيذ برامج توعية على الصعيد الوطني لتعزيز فهم أهمية المساواة بين المرأة والرجل، وإعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتمكينهن (بلغاريا)؛
- 99-125 تخصيص موارد بشرية وتقنية ومالية كافية لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإنشاء آلية لرصد تنفيذها بفعالية (كرواتيا)؛
- 99-126 مواصلة جهود البلد الطيبة الجارية لكفالة المساواة بين الجنسين وتمثيل المرأة على جميع المستويات في الحياة الخاصة والعامة والاقتصادية (كازاخستان)؛
- 99-127 توطيد أسس تعزيز وحماية حقوق المرأة عن طريق تنفيذ تدابير إضافية لمكافحة العنف ضد المرأة (جيبوتي)؛
- 99-128 تعديل التشريعات القائمة لكفالة وضع أحكام كافية لمكافحة العنف الجنساني وفقاً للمعايير الدولية (إستونيا)؛
- 99-129 تعزيز التشريعات الوطنية من أجل القضاء الفعال على جميع أشكال العنف الجنساني، مع تعزيز خدمات الدعم والحماية للضحايا (جمهورية مولدوفا)؛
- 99-130 تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك العنف العائلي، عن طريق تنظيم حملات تثقيفية وحملات توعية للجمهور، وتدريب الموظفين في مجال إنفاذ القانون وسلك القضاء، ووضع خدمات دعم شاملة للضحايا والناجين (سلوفينيا)؛
- 99-131 مواصلة جهود البلد الرامية إلى منع ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات، عن طريق تزويد الهيئات المسؤولة بالموارد اللازمة وتعزيز إجراءات التوعية والتدريب (الجزائر)؛
- 99-132 تعزيز الجهود الرامية إلى وضع خدمات اجتماعية متخصصة وخدمات لحماية الطفل، وتخصيص موارد مالية كافية لهذه الخدمات (ملديف)؛
- 99-133 مواصلة الجهود الرامية إلى حماية حقوق الطفل (السودان)؛
- 99-134 مواصلة جهود البلد الجارية لتعزيز حماية حقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة (طاجيكستان)؛
- 99-135 مواصلة إيلاء الاهتمام اللازم لحقوق المرأة والطفل وتوفير الحماية الاجتماعية لهما (اليمن)؛
- 99-136 مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة حماية حقوق الفئات السكانية الضعيفة اجتماعياً، مثل الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، في القانون وفي الممارسة العملية (الاتحاد الروسي)؛

99-137 بذل المزيد من الجهود لوضع نظام من أجل توفير الخدمات الشاملة للأطفال ذوي الإعاقة وأسرههم، مع التركيز على تحديد الإعاقة في وقت مبكر، والتدخل الفوري، وتقديم الدعم الاجتماعي والتأهيل (بلغاريا)؛

99-138 كفالة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى سوق العمل المفتوحة وحصولهم على التعليم والمعلومات (تركيا)؛

99-139 اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الإعاقة تمشياً مع المعايير الدولية في إطار البرامج والمبادرات المعنية بالإعاقة (باراغواي)؛

99-140 توطيد الإطار القانوني والسياساتي لتعزيز حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية والتعليم والعمل (نيبال)؛

99-141 مواصلة جهود البلد الجارية لوضع تدابير تشريعية فعالة من أجل حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم (جمهورية إيران الإسلامية)؛

99-142 وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (فنلندا)؛

99-143 وضع واعتماد قانون خاص بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (أوزبكستان)؛

99-144 اعتماد قانون خاص بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تركيا)؛

99-145 تعزيز الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأقليات الإثنية (لبنان)؛

99-146 تكثيف الجهود لتنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل القضاء على حالات انعدام الجنسية تنفيذاً كاملاً (لبنان).

100- ودرست تركمانستان التوصيات الواردة أدناه المقدمة إليها خلال جلسة الحوار، وأحاطت علماً بها:

100-1 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (أوكرانيا)؛

100-2 التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (البرتغال)؛

100-3 التصديق على أو الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (باراغواي)؛

100-4 الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وفي وقت لاحق إلى تعديلات نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان (مالمطة)؛

100-5 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والانضمام إليه (كسمبرغ)؛

100-6 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (النمسا)؛

100-7 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها (إستونيا)؛

- 100-8 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتحقيق في جميع حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها ومعاقبة الجناة، على النحو الموصى به سابقاً (الأرجنتين)؛
- 100-9 النظر بإيجابية في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (منغوليا)؛
- 100-10 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المكسيك)؛
- 100-11 الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (العراق)؛
- 100-12 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (أوكرانيا)؛
- 100-13 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (النيجر)؛
- 100-14 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (فرنسا)؛
- 100-15 إحراز تقدم نحو التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (شيلي)؛
- 100-16 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز النظام القضائي وضمان إنصافه واستقلاله وحياده، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في حالات التعذيب وسوء المعاملة والمعاقبة عليها (أوروغواي)؛
- 100-17 التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 100-18 الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (مالطة)؛
- 100-19 تيسير التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (لاتفيا)؛
- 100-20 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (أوكرانيا)؛
- 100-21 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (جمهورية مولدوفا)؛
- 100-22 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (النيجر)؛

- 100-23 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (ألمانيا)؛
- 100-24 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (فرنسا)؛
- 100-25 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (إستونيا)؛
- 100-26 إحراز تقدم نحو التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (شيلي)؛
- 100-27 النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (المغرب)؛
- 100-28 السماح بإجراء الزيارات التي يطلبها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى تركمانستان، بما في ذلك الزيارات المتعلقة بمسائل التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري (فرنسا)؛
- 100-29 توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة العاملين في مجال حقوق الإنسان، وتوجيه دعوة، على وجه الخصوص، إلى المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرها ممن قدموا طلبات لإجراء زيارات إلى البلد (مملكة هولندا)؛
- 100-30 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الاستخدام المفرط للقوة في عمليات إنفاذ القانون، بوسائل منها إنشاء آلية رقابة مستقلة لكفالة تحقيق الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في جميع حالات الاستخدام المفرط للقوة المبلغ عنها (توغو)؛
- 100-31 منح الآليات الدولية المستقلة إمكانية الوصول الكامل إلى جميع أماكن الاحتجاز، وإجراء تحقيقات شاملة في ادعاءات الاختفاء القسري والتعذيب، وتحسين ظروف الاحتجاز تمشياً مع المعايير الدولية (النمسا)؛
- 100-32 كفالة إجراء تحقيقات جنائية فورية وشاملة ومستقلة ومحايدة في حالات الاختفاء المزعومة، وضمان حصول ضحايا الاختفاء القسري، بما في ذلك أسرهم، على وسائل الجبر وإعادة التأهيل الكاملة والفعالة (بلجيكا)؛
- 100-33 إتاحة وصول المفتشين المستقلين إلى نظام السجون (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 100-34 تنفيذ توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الواردة في تقريره المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (النمسا)؛
- 100-35 إلغاء القيود المفروضة على حرية تنقل المواطنين، وتنفيذ تدابير تتيح للمواطنين في الخارج الحصول على وثائق هوية عن طريق قنصلياتهم (كوستاريكا)؛
- 100-36 كفالة الحق في حرية التنقل، وعدم عرقلة سفر أي شخص إلى الخارج أو سفره داخل البلد، بما في ذلك الأشخاص الذين يُعتبرون من المعارضين والمنتقدين للحكومة وأقاربهم، وإصدار/تجديد جوازات السفر للذين لا يحملون الوثائق اللازمة (كندا)؛

- 100-37 اعتماد التدابير اللازمة لضمان حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم من أداء عملهم (الأرجنتين)؛
- 100-38 إزالة العقبات التي تعترض عمل وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، بما في ذلك القيود المفروضة على المواقع الشبكية ووسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الخاصة الافتراضية، لتزويد المواطنين بفرص أكبر للحصول على المعلومات وزيادة شفافية الحكومة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 100-39 إزالة القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع، وعلى الحصول على المعلومات (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 100-40 استعراض قانون الإعلام لعام 2012 عن طريق إنشاء هيئة تنظيمية مستقلة، وسنّ قانون الحصول على المعلومات تمثيلاً مع المعايير الدولية (المكسيك)؛
- 100-41 كفالة حرية النفاذ إلى الإنترنت ووقف جميع أشكال الرقابة على وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة، واتخاذ خطوات ملموسة لكفالة حرية التعبير (ألمانيا)؛
- 100-42 إلغاء القيود المفروضة على حرية الصحافة، وإزالة حظر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (كوستاريكا)؛
- 100-43 ضمان النفاذ الحر وغير الخاضع للرقابة إلى الإنترنت (فرنسا)؛
- 100-44 اعتماد التشريعات اللازمة للاعتراف بالحق في الاستئناف الضميري من الخدمة العسكرية الإلزامية، وكفالة ألا تكون الخدمة المدنية البديلة عقابية أو تمييزية بطبيعتها أو من حيث مدتها مقارنة بالخدمة العسكرية (بنما)؛
- 100-45 وقف أي شكل من أشكال التخويف والمضايقة إزاء المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين والمجتمع المدني والنشطاء، عن طريق تنقيح القوانين والسياسات لكفالة بيئة مواتية لحرية التعبير (كندا)؛
- 100-46 وضع قوانين لحظر عمل الأطفال وفقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدّق عليها البلد والقواعد التي تحظر ممارسة العمل القسري، سواء بالنسبة للقصّر أو البالغين، سعياً لمعالجة حالة الأطفال المثيرة للجدل في قطاع القطن (إسبانيا)؛
- 100-47 سنّ تشريعات لحظر استخدام العمل القسري، وإنشاء آليات وقائية وهياكل رقابة مناسبة لهذه الغاية، بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 100-48 السماح للمراقبين المستقلين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بتوثيق حالة الأطفال والعمل القسري في موسم حصاد القطن والإبلاغ عنها دون خوف من الأعمال الانتقامية (بلجيكا)؛
- 100-49 مضاعفة الجهود الرامية إلى الحد من حالات الفقر، وتعبئة الموارد لخفض معدل الفقر في البلد (الصين)؛
- 100-50 مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الفرص الكافية للفئات الضعيفة والفقراء من أجل الحصول على العمل والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية (ماليزيا)؛

- 100-51 مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، بوسائل منها إنشاء قاعدة بيانات شاملة (ماليزيا)؛
- 100-52 مواصلة الجهود الرامية إلى رفع مستوى معيشة المواطنين، والقضاء على الفقر، وزيادة عدد الاستحقاقات الاجتماعية للسكان، وكفالة مشاركة المرأة في جميع الهيئات الحكومية (الاتحاد الروسي)؛
- 100-53 اتخاذ خطوات لإلغاء تجريم الإجهاض (إستونيا)؛
- 100-54 إباحة الإجهاض، وكفالة الحصول على خدمات الإجهاض المأمون والرعاية اللاحقة للإجهاض (آيسلندا)؛
- 100-55 اعتماد التدابير اللازمة لكفالة حصول السكان على الخدمات الصحية بسهولة وعلى قدم المساواة، ولا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مع التركيز على حصول النساء والمراهقات والفتيات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على هذه الخدمات (أوروغواي)؛
- 100-56 حظر "فحص العذرية" القسري للنساء والفتيات، وضمان حصولهن على وسائل منع الحمل الحديثة بأسعار معقولة والوسائل العاجلة لمنع الحمل (آيسلندا)؛
- 100-57 كفالة حماية حقوق المرأة، بوسائل منها اعتماد تشريعات تجرم على وجه التحديد العنف الجنساني ضد النساء والفتيات (كندا)؛
- 100-58 إزالة القيود المفروضة على حقوق المرأة وإدماج منظور جنساني ضمن تشريعات الدولة وسياساتها (كوستاريكا)؛
- 100-59 تحسين أوضاع المرأة الريفية (العراق)؛
- 100-60 دعم حقوق المرأة عن طريق إزالة القيود المفروضة على مظهر المرأة وحرياتها الشخصية وحقوقها الجنسية والإنجابية (أستراليا)؛
- 100-61 إزالة الحواجز أمام التنقل، عن طريق منح المرأة فرصاً متساوية للحصول على رخصة قيادة السيارات وإلغاء نظام تصاريح الإقامة الذي يفرض قيوداً على الأماكن التي يمكن للناس الإقامة والعمل فيها (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 100-62 التعجيل باعتماد قانون شامل يُعرّف ويُجرّم على وجه التحديد جميع أشكال العنف الجنساني ضد المرأة (الجزيرة الأسود)؛
- 100-63 وضع تشريعات جديدة لحماية حقوق النساء والفتيات، ولا سيما لمكافحة العنف الجنساني عن طريق قانون ضد العنف العائلي يشمل تدابير الحماية الفعالة (إسبانيا)؛
- 100-64 التعجيل باعتماد قانون يُعرّف ويعالج على وجه التحديد جميع أشكال العنف ضد المرأة، ووضع استراتيجية للقضاء على جميع أشكال هذا العنف (باراغواي)؛
- 100-65 التعجيل باعتماد قانون شامل يُعرّف ويُجرّم على وجه التحديد جميع أشكال العنف الجنساني ضد المرأة، ولا سيما العنف العائلي، والاغتصاب في إطار الزواج، والاعتداء الجنسي في إطار الزواج وخارجه (كرواتيا)؛

100-66 إلغاء الظروف المبرّنة الواردة في القانون الجنائي الجديد بشأن العلاقات الجنسية مع قاصر، التي تنص على الإغفاء من المسؤولية الجنائية لأي شخص يعيش مع الضحية أو يتصالح معها، وهو حكم يؤدي إلى زواج الأطفال القسري (إسبانيا)؛

100-67 اعتماد التدابير اللازمة لإنشاء إطار قانوني شامل ضمن التشريعات الوطنية لتوفير الحماية الكافية والفعالة من جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، وإلغاء تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس، على النحو الموصى به سابقاً (الأرجنتين)؛

100-68 اعتماد تشريعات شاملة لمكافحة التمييز استناداً إلى جميع حقوق الإنسان، وحظر جميع أشكال التمييز، بما يشمل التمييز الجنساني والتمييز غير المباشر، بما في ذلك في قطاعي التعليم والصحة، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المحددة للنساء وأفراد مجتمع الميم الموسع والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وكفالة وضع آليات ميسّرة ومستقلة لتقديم الشكاوى (لكسمبرغ)؛

100-69 اتخاذ تدابير فعالة لمنع ومكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الجنساني والتمييز القائم على الميل الجنسي (إيطاليا)؛

100-70 القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف القائمة على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية من جانب وكالات إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة (آيسلندا)؛

100-71 إلغاء القوانين التي تُجرّم العلاقات الجنسية بالتراضي بين أشخاص من نفس الجنس، وضمان المساواة بين جميع الأشخاص بصرف النظر عن ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية أو خصائصهم الجنسية (شيلي)؛

100-72 إلغاء تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي بين الرجال (فرنسا)؛

100-73 إلغاء تجريم السلوك الجنسي المثلي للبالغين بالتراضي، وسنّ قوانين لمكافحة التمييز (آيسلندا)؛

100-74 إلغاء تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس واتخاذ تدابير لمكافحة التمييز والعنف بفعالية ضد الأشخاص على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية (أيرلندا)؛

100-75 إدخال تعديلات على القانون الجنائي لعام 2023 من أجل إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي إلغاءً صريحاً (مالطة)؛

100-76 إلغاء المادة 135 من القانون الجنائي لإزالة تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس (المكسيك)؛

100-77 إلغاء المادة 135 من القانون الجنائي لإزالة تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي بين البالغين (البرتغال)؛

100-78 إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي امتثالاً لالتزامات البلد بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (مملكة هولندا)؛

100-79 الشروع في إجراء مناقشة على الصعيد الوطني بمشاركة المجتمع المدني من أجل المضي قدماً نحو إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي (أوروغواي)؛

100-80 إلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي (البرازيل)؛

100-81 اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الأشخاص على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية، بوسائل منها توفير التدريب لسلطات إنفاذ القانون وتنظيم حملات التوعية (الجبل الأسود)؛

100-82 إلغاء تجريم العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس، المصنّفة باعتبارها جريمة في المادة 135 من القانون الجنائي، بغية مكافحة التمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (إسبانيا)؛

101- وتعتبر جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير عن موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي أن يفهم أنها تحظى بتأييد الفريق العامل بكامله.

تكوين الوفد

The delegation of Turkmenistan was headed by H.E. Mr. Vepa HAJIYEV, Deputy Minister of Foreign Affairs of Turkmenistan and composed of the following members:

- H.E. Mr. Atageldi HALJANOV, Ambassador, Permanent Representative of Turkmenistan to the United Nations Office at Geneva;
- Mr. Begmurat MUHAMEDOV, Head of the Committee for International and Inter-parliamentary Communications of the Mejlis of Turkmenistan;
- Mr. Rovshan ANNABERDIYEV, Head of the International Organizations Department of the Ministry of Foreign Affairs of Turkmenistan;
- Mr. Guvanch BAZAROV, Head of the International Relations Department of the Prosecutor General's Office of Turkmenistan;
- Mr. Geldimyrat VELIYEV, Head of the External Relations Division, Department of Law and International Relations of the Ministry of Internal Affairs of Turkmenistan;
- Ms. Shemshat ATAJANOVA, Head of Democracy and International Relations Department of the Institute of State, Law and Democracy of Turkmenistan;
- Ms. Bagul ANNAMUHAMMEDOVA, Deputy Head of the Population Registry Department of the State Statistics Committee of Turkmenistan;
- Mr. Maksat BEKIYEV, First Secretary of the Permanent Mission of Turkmenistan to the United Nations Office at Geneva;
- Ms. Selbi MUHAMMEDOVA, Third Secretary of the Permanent Mission of Turkmenistan to the United Nations Office at Geneva.